الأمم المتحدة

A/58/605

الجمعية العامة

Distr.: General
19 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البندان ١٣١ و ١٣٢ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير الأداء الثاني للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير الأداء الثاني للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الأمين العام عن الأداء المالي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون

201103 201103 03-62269 (A)

الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/58/593) والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/58/597). وخلال نظرها في التقريرين، التقت اللجنة الاستشارية بممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية.

أولا - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢ - وافقت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٧/٢٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على اعتماد منقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يبلغ إجماليه ٧٠٠ ٦٥٣ ٢٦٢ دولار (صافيه ٠٠٠ ٩٥٥ ٢٣٥ دولار) للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٣ - وترد معلومات عن نشاط المحاكمات خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في المرفق الثاني من التقرير (A/58/593). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدد جلسات المحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قدرته المحكمة بـ ٤٠٢ ٣ جلسة، بالمقارنة بالتقدير الأولي البالغ ٦٥٦ ٤ جلسة، ويرجع ذلك إلى الأطر الزمنية القانونية المحددة في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وكذلك لعوامل خارجة عن نطاق سيطرتها. وعلاوة على ذلك، انضم اثنان من القضاة الثلاثة الخاصين الإضافيين إلى المحكمتين اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وجرت خمس محاكمات كحد أقصى خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام، بدلا من ست كان من المعتزم إجراؤها أصلا والتي جرت حاليا.

٤ - ووفقا لما ذكر في الجدول ١ من تقرير الأداء، قدرت النفقات للفترة بمبلغ إجماليه ٢٠٠ ٣٢٢ ٢٨٨ دولار (صافيه ٨٠٠ ٦٠٣ ٢٥٤ دولار)، مما يعكس الاحتياجات الإضافية البالغ إجماليها ٥٠٠ ٦٦٨ ٢٥ دولار (صافيها ٢٠٠ ٨٠٣ ١٨ دولار).

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم الزيادة (٢٠٠ ٠٦٩ ٢٥ دولار) ناتجة عن التغيرات فيما يتعلق بأسعار الصرف، والتي جاءت نتيجة لضعف دولار الولايات المتحدة في مقابل اليورو (٦٠٠ ٢٨٤ ٢١ دولار) والتضخم (٦٠٠ ٧٨٤ ٣ دولار) (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٤). وترد بارامترات الميزانية المستخدمة في الاعتماد النهائي المنقح والمقترح في المرفق الأول للتقرير.

٦ - ويبين الجدول ٢ بقية الزيادة (٣٠٠ ٥٩٩ دولار) تحت بند شغل الوظائف والتغيرات الأخرى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية النفقات المفرطة المشار إليها تحت بند الوظائف (٧٠٠ ٨٩١ ٨ دولار) وتحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٧٠٠ ٩٠٥ ٥ دولار). وترتبط التغيرات تحت بند الوظائف بمعدلات الشواغر ومعايير المرتبات (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٧ و ١٢). وأنشئت ٣٣ وظيفة إجمالا من ٥٧ وظيفة جديدة في مكتب المدعي العام وفي قلم المحكمة، على التوالي، باستخدام معدلات شواغر تبلغ ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة للفئة الفنية و ٤٠ في المائة للوظائف الجديدة لفئة الخدمات العامة. غير أنه جرى شغل الوظائف بحلول تموز/يوليه والنصف الثاني من عام ٢٠٠٢، على التوالي، مما أدى إلى التأثير على الاحتياجات إلى المرتبات والتكاليف العامة للموظفين. وفيما يتعلق بمعايير المرتبات، كان معدل التكاليف العامة للموظفين مرتفعا أيضا عن المدرج بالميزانية. وانعكست الزيادة في الاحتياجات من الوظائف كنتيجة لذلك تحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وجرت مقابلتها بمبلغ مساو تحت بند الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٧ - وقوبلت هذه الزيادات بنقصان تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ٤١٠ ٤ دولار)، والسفر (٢٠٠ ٨٣٦ ٢ دولار)، والخدمات التعاقدية (١٠٠ ٩٥٨ ٤ دولار)، وتكاليف التشغيل العامة (٩٠٠ ٨٠٥ ٢ دولار). ويعتبر النقصان تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ٤١٠ ٤ دولار) النتيجة الصافية للوفورات تحت بند بدل الإقامة المقرر للبعثة نتيجة لانخفاض عدد الموظفين المقيمين في الميدان عما كان متوقعا (٦٠٠ ١٠٦ ١ دولار) لمكتب المدعي العام و ٣٠٠ ٩٢٧ دولار لقلم المحكمة ووفورات تحققت تحت بند المساعدة المؤقتة للاجتماعات في قلم المحكمة (٩٠٠ ٣٩٩ ٣ دولار)، في ضوء انخفاض نشاط المحاكمات عما كان متوقعا والوفورات المسقطة تحت بند خدمات تقديم التقارير بالفرنسية (انظر المرجع نفسه، الفقرات ١٤-١٦)؛ وقوبل هذا النقصان باحتياجات إضافية تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٩٠٠ ٠١٣ ١ دولار) لقلم المحكمة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات فيما يتعلق بالمطالبات الناشئة عن الطعن المقدم من الموظفين، والذي أدى إلى مدفوعات بأثر رجعي (انظر المرجع نفسه). وأُبلغت اللجنة أن هذه الالتزامات تتصل بـ ٩٠ من الموظفين بالفئة الفنية والذين عينوا في وقت سابق كموظفين محليين تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، والذين طالبوا بالاستحقاقات الدولية. وبعد كسب الموظفون الطعن، تقاضوا لاستحقاقات بلغت قيمتها ١٠٠ ١٠٠ ١ دولار. وطلبت اللجنة معلومات إضافية بهذا الشأن، والتي ينبغي تقديمها إلى اللجنة الخامسة.

وفيما يتعلق بالاحتياجات الإضافية المتصلة بمشروع قاعدة البيانات القضائية، أُبلغت اللجنة بأنها تبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار وأنها لم تكن متوقعة وقت إعداد الميزانية. وينبغي أيضا تقديم المعلومات المطلوبة كتابة فيما يتعلق بحالة المشروع إلى اللجنة الخامسة.

٩ - ويتصل مبلغ الـ ١٠٠ ٩٥٤ دولار المذكور في الجدول ٢، تحت بند الأثاث والمعدات، بمعدات وبرامجيات تجهيز البيانات، والأجهزة السمعية البصرية، ومعدات الأمن والسلامة، ومعدات الاتصالات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٩). **وتدرك اللجنة الاستشارية أن التغيرات المتعلقة بأسعار الصرف والتضخم لم يكن في الإمكان توقعها. غير أنها ترى أن بعض البنود الأخرى مثل مشروع قاعدة البيانات القضائية، أو الأثاث والمعدات، كان من الممكن التخطيط لها، أو توقعها، بشكل أفضل، ومن ثم إدراجها في الميزانية بأسلوب أفضل كما يتعين مراقبة النفقات بمزيد من العناية.**

١٠ - ويعود النقصان في بند السفر، وقيمته ٢٠٠ ٨٣٦ ٢ دولار في معظمه إلى ما حُقق من وفورات ١٠٠ ١٢٧ ٢ دولار في مكتب المدعي العام، ترجع إلى نقل المحققين للعمل في أعمال المحاكمات، ومن ثم عدم تمكينهم من القيام بمهام التحقيقات المدرجة في التوقعات، فضلا عن أن متوسط المدة المقررة لكل مهمة، وتكاليف السفر المتعلقة بها، كانا أقل مما افترض في البداية عند وضع الميزانية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

١١ - ويعود النقصان في نفقات التشغيل العامة ومقداره (٩٠٠ ٨٠٥ ٢ دولار)، في معظمه، إلى التخفيضات في بند استئجار الأماكن (١٠٠ ٢٧١ ١ دولار) (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٢٢-٢٣)، كما نجم معظم النقصان في بند الخدمات التعاقدية (١٠٠ ٩٥٨ ٤ دولار) عن انخفاض الاحتياجات بالنسبة لمحامي الدفاع (٠٠٠ ٦٥١ ٤ دولار)، بسبب تقلص عدد المحتجزين وتطبيق نظام المدفوعات المنقح الذي بدأ العمل به في تموز/يوليه ٢٠٠٢ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢١). ويتعين تقديم المعلومات المتعلقة بتوزيع هذا المبلغ التي طلبتها اللجنة الاستشارية إلى اللجنة الخامسة.

١٢ - وعلمت اللجنة، بعد الاستفسار، أن قيمة الالتزامات غير المصفاة بلغت ٠٠٠ ٥٢٠ ١٤ دولار، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. غير أن اللجنة تلاحظ أن هذه المبالغ قد تتغير بسبب تأثير ما يطرأ من تغييرات في أسعار الصرف وقت صرف هذه المبالغ مستقبلا.

١٣ - ويرد الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه في الفرع الثالث من التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن ينقح الاعتماد المخصص للحساب الخاص للمحكمة

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ليصبح إجماليه ٢٠٠ ٣٢٢ ٢٨٨ دولار (صافيه ٨٠٠ ٦٠٣ ٢٥٤ دولار).

ثانيا - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١٤ - رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٩/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، مبلغا منقحا قيمته الإجمالية ٦٠٠ ٩٦٢ ٢٠٣ دولار (صافيه ٧٠٠ ٨٧٠ ١٨٢ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وترد المعلومات بشأن أنشطة المحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في المرفق الثاني للتقرير (A/58/597).

١٥ - وكما هو مبين في الجدول ١ من التقرير، فإن المعدل المقدر للموارد، استنادا إلى النفقات الفعلية لفترة العشرين شهرا الأولى من فترة السنتين، والاحتياجات المتوقعة للأشهر الأربعة الأخيرة، يبلغ إجماليه ٧٠٠ ٤٧٩ ٢٠٨ دولار (صافيه ٩٠٠ ٢٦٢ ١٨٧ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. مما يعكس احتياجات إضافية إجماليها ١٠٠ ٥١٧ ٤ دولار (صافيها ٢٠٠ ٣٩٢ ٤ دولار). ويشمل إجمالي الموارد الاحتياجات المتعلقة بتعيين مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) مدعيا عاما جديدا للمحكمة اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢ أن النمو في الموارد يعود إلى تأثير التغييرات في التضخم (احتياجات إضافية مقدارها ٢٠٠ ٤٨٣ ١١ دولار)، يعادلها سعر الصرف المواتي لدولار الولايات المتحدة مقابل الشلن التنزاني والفرنك الرواندي (وفورات مقدارها ٦٠٠ ٩٨٣ ٣ دولار)، والوفورات المحققة تحت بند شغل الوظائف وتغيرات أخرى (٥٠٠ ٩٨٢ ٢ دولار). وترد في المرفق الأول للتقرير بارامترات الميزانية التي استخدمت في وضع الميزانية المنقحة والميزانية النهائية، والتي تتعلق بأسعار الصرف، والتضخم، ومضاعف تسوية مقر العمل.

١٧ - وفيما يخص الوفورات الصافية المحققة تحت بند شغل الوظائف والتغيرات الأخرى، تلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض الاحتياجات تحت بند الوظائف بقيمة ٥٠٠ ٤١٥ ٤ دولار. ويُعزى هذا الانخفاض إلى أن معدل الشواغر الفعلي كان أعلى من المتوقع. وتذكِّر اللجنة أن افتراضات الميزانية تضمنت معدل شواغر نسبته ١٨ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ١٢ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة. وبالنسبة لمكتب المدعي العام، فإن افتراضات الميزانية تضمنت، بالنسبة لسنة ٢٠٠٢، معدل شواغر قدره ١٩ في المائة لوظائف الفئة الفنية، و ١٧ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة، أما خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس ٢٠٠٣، فإن المعدلات المفترضة هي ١٨ في المائة لوظائف الفئة الفنية

و ١٤ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة. أما فيما يخص قلم المحكمة، فإن معدل الشواغر المفترض هو ٢٠ في المائة لوظائف الفئة الفنية، و ١٣ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة، خلال سنة ٢٠٠٢، و ١٨ في المائة للفئة الفنية، و ١١ في المائة لفئة الخدمات العامة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس ٢٠٠٣ (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٧ و ١٣).

١٨ - وتبين الزيادة الصافية تحت بند الخدمات التعاقدية، ومقدارها ٣٠٠ ٣٢٥ ٢ دولار، الاحتياجات الإضافية لتغطية أتعاب محامي الدفاع (٨٠٠ ٣٨٠ ٢ دولار)، نظرا لأن قضية بوتاري والقضية العسكرية رقم ١ تطلبتا ساعات أطول مما كان متوقعا في البداية.

١٩ - وعلمت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أن قيمة الالتزامات غير المصفاة بلغت ٠٠٠ ٤٠٠ ٩ دولار، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر أيضا الفقرة ١٢ أعلاه).

٢٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تخصيص اعتماد منقح للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، إجماليه ٧٠٠ ٤٧٩ ٢٠٨ دولار (صافيه ٩٠٠ ٢٦٢ ١٨٧ دولار).